

ترجمة خاصة

(إسرائيل) وحزب الله ومعادلة الردع عقب انفجار بيروت

يورام شفائتسر - معهد الأمن القومي الإسرائيلي

حدث انفجار بيروت في الوقت الذي كان في الجيش الإسرائيلي على جهوزية كاملة في الجبهة الشمالية عقب محاولات حزب الله تثبيت معادلة الردع التي خطها نصر الله في سبتمبر ٢٠١٩، والتي تنص على أن حزب الله سيرد على أي هجوم إسرائيلي يستهدف الحزب في سوريا.

يُفترض أن كارثة انفجار مرفأ بيروت سيكون لها تأثير على حزب الله محلياً، وعلى الأقل على المدى القصير الأمر الذي سيؤثر على صراعه مع (إسرائيل)، حيث من المرجح أن تتحسر حدة التوتر الحالي بين حزب الله و(إسرائيل)، نظراً لحاجة الحزب إلى الاهتمام بالتطورات الداخلية في لبنان، وعلى صعيد آخر من المتوقع أن يستمر الحزب في التزود بالسلح خاصة الصواريخ الدقيقة، بالإضافة إلى محاولته الحفاظ على الردع الحالي مع (إسرائيل) وتوسيع نطاقه ليشمل نشاطه في سوريا.

وقع لبنان عشية الكارثة، في شرك أزمة ثلاثي الأبعاد: الانهيار الاقتصادي، الذي خلق ظروفاً لا تطاق للسكان، وأزمة سياسية في ظل حكومة مشلولة، شكلها معسكر حزب الله في ٢٠ يناير / كانون الثاني، بعد المظاهرات التي عمّت الشوارع، لكنها لم توفر أي حلول مناسبة للوضع الصعب؛ بالإضافة

إلى الأزمة الصحية في مواجهة جائحة الفيروس التاجي التي ساهمت في انهيار النظام الصحي والذي أضيف إليه الآن عبء التعامل مع نتائج انفجار بيروت.

لقد بدأت الجولة الأخيرة من العنف بين (إسرائيل) وحزب الله بعد تردد بعض الأنباء عن نية الحزب الانتقام لمقتل أحد أعضائه علي كمال محسن، الذي قُتل في ٢٠ يوليو / تموز في هجوم نُسب إلى (إسرائيل) بالقرب من مطار دمشق.

دفعت هذه التصريحات إلى تعزيز اليقظة والاستعداد للجيش الإسرائيلي على طول الحدود الشمالية، عندما شرع حزب الله في ٢٧ تموز (يوليو) في تنفيذ تهديده وأرسل فرقة لعبور الحدود في منطقة هار دوف (مزارع شبعا)، اختار الجيش الإسرائيلي مواجهة العملية بإطلاق طلقات تحذيرية على الخلية وإجبارها على التراجع إلى لبنان دون قتل العناصر.

تعتقد (إسرائيل) أن إيران تقف وراء محاولة الهجوم في الجولان، حيث ردت بسرعة بمهاجمة أهداف للجيش السوري، كما يسلط هذا الحدث الضوء على التعاون الوثيق بين مجموعات المحور الإيراني في الصراع ضد (إسرائيل)، بينما يوضح في الوقت نفسه الاختلاف في معادلة الردع بين الجبهتين السورية واللبنانية.

يُظهر تسلسل الأحداث على الحدود اللبنانية قبل التفجيرات في مرفأ بيروت مجدداً الأهمية التي يعلقها حزب الله على معادلة الردع القائمة مع (إسرائيل) التي يسعى الحزب إلى توسيعها.



ففي ١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٩، أطلق حزب الله صاروخاً مضاداً للدبابات على سيارة للجيش الإسرائيلي في منطقة أفييم رداً على هجوم بطائرة مسيرة منسوب لـ(إسرائيل) على مشروع صواريخ دقيقة في الضاحية، معقل حزب الله في بيروت، وهجوم في سوريا على عناصر كانوا على وشك إطلاق طائرات مسيرة هجومية ضد (إسرائيل).

يقدم حزب الله نفسه على أنه منظمة مقاومة لبنانية تدافع عن سيادة لبنان ضد (إسرائيل)، لكنها أيضاً عنصر أساسي في المحور الإيراني وتحمي مصالح شركائها إيران وسوريا، ففي خطاب ألقاه في ٢٥ أيار ٢٠٢٠، بمناسبة الذكرى العشرين لانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، أشار نصر الله مباشرة إلى معادلة الردع في سوريا ولبنان، وفي محاولة لخلق صلة واضحة بين الجبهتين وصفها بأنها ديناميكية ومتطورة، وذلك من أجل التأثير على نشاط (إسرائيل) في سوريا.

وأكد أن (إسرائيل) في هجماتها في سوريا تجنبت مهاجمة "المقاتلين" خوفاً من رد حزب الله أو سوريا، وأن تصرفات (إسرائيل) تغيرت بشكل واضح منذ عملية حزب الله في ١ سبتمبر ٢٠١٩.

كما أشار نصر الله إلى الهجوم الإسرائيلي على سيارة التنظيم على الحدود السورية اللبنانية في ١٥ نيسان / أبريل ٢٠٢٠، والتي امتنع فيها الجيش الإسرائيلي عن إيذاء ركابها "خوفاً من رد حزب الله" (في أعقاب الهجوم على السيارة التي لم تتحمل (إسرائيل) مسؤوليتها، أرسل حزب الله رسالة تحذير من



خلال إحداث خرق في السياج الحدودي بين (إسرائيل) ولبنان في ثلاثة أماكن قريبة من المستوطنات الإسرائيلية على الحدود).

عامل آخر مهم هو الوضع الداخلي المتدهور في لبنان، حيث يشكل التنظيم الجزء المهيمن من قيادة البلاد، إن الحكومة التي لعب حزب الله دوراً فعالاً في تشكيلها هي حكومة مشلولة ولا تقدم أي استجابة للاحتياجات الملحة للشعب اللبناني، والنقد الداخلي لحزب الله أخذ في الازدياد.

كان من المقرر في ٧ آب / أغسطس ٢٠٢٠، أن تصدر المحكمة الخاصة بلبنان حكماً بشأن لائحة اتهام أربعة من أعضاء حزب الله بقتل رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، وهو ما يعني اتهاماً مباشراً للحزب باغتيال الحريري.

في ظل هذه الظروف، وبالتأكيد بعد كارثة بيروت، يبدو أن حزب الله يسعى إلى تجنب التصعيد نحو صراع واسع النطاق مع (إسرائيل)، وبالتالي يواجه معضلة: كيف يحافظ على معادلة الردع القائمة ومدّها إلى المسرح السوري دون تصاعد ردود أفعالها إلى حرب شاملة، مع نتائج قاسية محتملة على لبنان وحزب الله نفسه والمحور الإيراني.

يبدو أن جهود حزب الله في هذا المجال كانت ناجحة جزئياً فقط، حيث إن توازن الردع موجود على الحدود اللبنانية، وقد تجنب الجيش الإسرائيلي القيام بنشاطات واسعة النطاق على الأراضي اللبنانية وإحراق الأذى بعناصر حزب الله والمدنيين اللبنانيين، لكن هذا التوازن هش وغير كامل.



يستمر الجيش الإسرائيلي في شن طلعات جوية في لبنان لأغراض استخبارية وعملياتية (بما في ذلك لغرض شن هجمات في سوريا)؛ وحملة مكثفة في سوريا لوقف تسليم الأسلحة من إيران إلى حزب الله.

نجحت (إسرائيل) في إحباط جهود حزب الله حتى الآن، لكن الكرة الآن في ملعب حزب الله، الذي يجب أن يقرر ما إذا كان سيتخذ إجراءً إضافيًا ضد (إسرائيل) على الحدود اللبنانية في المستقبل القريب.

أظهر نصر الله تصميمه على وضع قواعد اللعبة وفرضها على (إسرائيل)، لكنه يوازن أيضًا خطواته جيدًا ويحافظ على عدم اليقين بشأن ردوده وإجراءاته المستقبلية (ربما أيضًا بسبب الإخفاق حتى الآن في تحصيل ثمن دموي من إسرائيل).

وبالنظر إلى الضائقة الحالية التي يعاني منها حزب الله، فإن احتمال سعي حزب الله لتحويل الانتباه العام إلى الاحتكاك العسكري مع (إسرائيل) من أجل تعزيز مكانة الحزب باعتباره "المدافع عن لبنان" وزعيم "المقاومة" لا يمكن إغفاله، بناءً على ذلك، قد يسعى حزب الله إلى إبقاء التوتر على الحدود الإسرائيلية اللبنانية لفترة طويلة.

في الوقت نفسه، لا مصلحة لـ(إسرائيل) في إطالة أمد العنف الحالي وإبقاء قواتها على الحدود اللبنانية، خاصة في الوقت الحالي، حيث لا ترغب في صراع واسع النطاق على طول الحدود الشمالية قد يشمله بشكل متزامن.

لذلك يبدو أنه حتى لو بدأ أن جولة العنف الحالية قد انتهت، فإن الجهود المستمرة من قبل الجانبين لتشكيل معادلة الردع لم تنته ولن تنتهي في أي وقت قريب.

حزب الله وشركاؤه مصممون على الاستمرار في ترسيخ أنفسهم في سوريا وشحن أسلحة دقيقة إلى لبنان، و(إسرائيل) عازمة على منع ذلك.

تقدير موقف

خط سرت - الجفرة: جبهة للاقتتال أم أرضية للتفاوض؟

مركز الجزيرة للدراسات

نجحت حكومة الوفاق الليبية في سلسلة من الهجمات السريعة، انطلقت في منتصف أبريل/نيسان ٢٠٢٠، في طرد قوات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر من الشريط الساحلي الغربي الاستراتيجي الذي يتحكم في الطريق إلى تونس. وخلال أسابيع قليلة تالية، نجحت قوات الوفاق في إبعاد قوات حفتر كلياً عن المحيط الجنوبي للعاصمة طرابلس، بعد أن أجبرت مرتزقة فاغر الروسية على الانسحاب من المنطقة، وفي الخامس من يونيو/حزيران، حصلت الوفاق على الجائزة الكبرى من تحركها الهجومي عندما استعادت مدينة ترهونة، المقر الرئيس لعمليات قوات حفتر في الغرب الليبي.

ما شهدته ساحة الصراع بعد ذلك كان أكثر غموضاً ومدعاة للتساؤل. في الأيام القليلة التالية على استعادة ترهونة لم يُخف مسؤولو الوفاق، العسكريون



بينهم والسياسيون، عزمهم مواصلة الاندفاع نحو الشرق للسيطرة على سرت والجفرة، ومن ثم المنطقة النفطية، بهدف إخراج حفتر وقواته كإية من ساحة العمل العسكري والسياسي، بيد أن طوابير قوات الوفاق المسلحة، التي اتجهت على الطريق الساحلي من مصراتة إلى سرت، في نهاية الأسبوع الأول من يونيو/حزيران، سرعان ما تعرضت لغارات جوية دقيقة، من المرجح أن طائرات روسية نفذتها، أوقعت بقوات الوفاق خسائر، فاضطرت قوات الوفاق إلى التراجع قليلاً، بمسافة تقدر بثلاثين كيلومتراً، عن مشارف سرت، التي كانت على وشك الوقوع تحت حصار من ثلاث جهات.

يسيطر الهدوء منذ منتصف يونيو/حزيران، على خطوط المواجهة، بالرغم من تصريحات مسؤولي الوفاق المتكررة حول استعدادهم للتقدم إلى ما خلف خط سرت-الجفرة، سلمًا أو حربًا، كما لا يبدو أن الجهود السياسية، حققت بعدً تقدمًا ملموسًا.

فلماذا أصبحت الأزمة الليبية أكثر تعقيدًا بمرور الأيام؟ وأين تكمن مسؤولية الأطراف الإقليمية والدولية، ذات المصلحة في مجريات الأزمة، في هذا التعقيد؟ من المسؤول عن فرض حالة الترقب وعدم الحسم العسكري والسياسي؟ وإلى أي حد يرتبط المسار السياسي بالتطورات العسكرية على الأرض؟ وهل يمكن توقع مسار الأزمة المستقبلي على المديين، التصير والمتوسط؟

كان واضحًا أن حفتر يتحرك بدعم من مصر والإمارات والأردن، وأن هدفه السيطرة على ليبيا بقوة السلاح وإنشاء نظام شبيه بنظام السيسي في مصر، يقضي على التعددية السياسية ويكرس سيطرة العسكر على الحياة السياسية، لم يُخف حفتر ازدياده للتنافس السياسي بين القوى الجديدة في طرابلس وبنغازي،



وإصفاً كافة من عارضوا أو رفضوا تأييد تحركه بالإرهاب أو الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين.

بيد أن القوى الموالية لحفتر في البداية لم تكن كافية لتحقيق ولو جزء من أهدافه؛ كما لم تستطع منع الانتخابات، التي جاءت بمجلس النواب الليبي في صيف ٢٠١٤، ولا الوقوف أمام المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة بين مجلسي النواب والمجلس الوطني، ونجحت في التوصل لاتفاق الصخيرات الذي أسس لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس ورسم طريق ليبيا إلى الوحدة وبناء الاستقرار الدستوري والدولة الديمقراطية التعددية.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، وقّعت حكومة الوفاق اتفاقية التعاون العسكري مع تركيا، ومذكرة تفاهم حول ترسيم خطوط المناطق الاقتصادية بين البلدين شرق المتوسط، كانت أنقرة وقّرت بعضاً من الدعم العسكري المحدود لطرابلس قبل توقيع الاتفاق، لكن بعد توقيع الاتفاق، تطور الدعم التركي بصورة ملموسة، شاملاً طائرات مسيّرة، وذخائر وعربات ومعدات عسكرية أخرى، وخبراء عسكريين، هذا الدعم هو ما أهّل قوات الوفاق لإطلاق هجومها الكبير في أبريل/نيسان ٢٠٢٠، الذي نجح في إيقاع هزيمة مؤلمة بحفتر وقواته، ثم طرده كلية من الغرب الليبي، أعقبه تحرك قوات الوفاق إلى مشارف سرت.

هزيمة حفتر في الغرب وتبخر آماله في السيطرة على العاصمة، أحدثا متغيراً آخر في مواقف القوى الداعمة له، حيث سارعت الإمارات، كما كان متوقعاً، إلى توفير دعم عسكري متزايد للواء المتقاعد، لمساعدته في الحفاظ على مواقعه في الخطوط الجديدة، انتظاراً لتطورات الموقفين، العسكري والسياسي. من



جهة أخرى، أظهرت فرنسا ابتعادًا متمعدًا عن حفر، منكرة تورطها بأية صورة عسكرية معه.

في يونيو/حزيران، وأثناء زيارة وفد ليبي يقوده نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، أحمد معيتيق، إلى موسكو، قال مسؤولون روس كبار للوفد الليبي، حسب مصادر ليبية خاصة قريبة من حكومة الوفاق: إن خط سرت-الجفرة خط أحمر، وإن روسيا لن تسمح لقوات الوفاق بالسيطرة على سرت أو الجفرة، كما طالب الجانب الروسي وفد الوفاق بإبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، وإطلاق عملية تفاوض سياسي مع القوى السياسية في شرق ليبيا، مع المحافظة على حدود النفوذ الحالية كما هي.

بعد ذلك انطلق الحوار التركي-الروسي حول ليبيا بصورة حثيثة منذ بداية يونيو/حزيران، بما في ذلك عدة اتصالات هاتفية بين أردوغان وبوتين، ولكن تأجيل زيارة كانت مقررة لوزير الخارجية والدفاع الروسيين لأنقرة، كشف عن خلافات محتدمة بين الدولتين، الخطوة الأهم في هذه الاتصالات جرت في ٢١ يوليو/تموز، عندما أجرى مساعد وزير الخارجية الروسي مباحثات حول ليبيا مع نظيره التركي، ولكن البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية التركية بعد اختتام المباحثات لم يشر سوى لإحراز تقدم في الاتفاق على آلية التفاوض وليس حول مسائل التفاوض.

بصورة مفاجئة، وصل خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، للرباط، بدعوة من رئيس مجلس النواب المغربي، وذلك بعد ساعات من وصول عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب الليبي، للعاصمة المغربية. وبالرغم من عدم توافر أدلة على أن الرجلين عقدا لقاءً ثنائيًا، فالواضح أن وجودهما في



العاصمة، الرباط، كشف عن مبادرة مغربية كانت تُطَبِّح على نار هادئة منذ بعض الوقت.

عمومًا، وحتى إن استمرت حالة الجمود والمراوحة لبعض الوقت، فإن موقف حكومة الوفاق أصبح أفضل بكثير مما كان عليه قبل ستة شهور، وإن طرابلس أصبحت أكثر أمنًا، وإن ميزان القوى، العسكري والسياسي، قد مال بصورة ملموسة لصالح الوفاق، معضلة إيقاف حفتر تصدير النفط من حقول الوسط والجنوب، يمكن حلها ربما بضغط دولية.

تقرير

تكتيكات ترامب وفرص بايدن في الانتخابات الأمريكية القادمة

مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة

غيرت جائحة "كوفيد-١٩"، والاحتجاجات على قتل الشرطة للمواطن الأمريكي من أصل إفريقي "جورج فلويد"، الكثير من مفردات المشهد السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نوفمبر المقبل.

الملفات المؤثرة في الانتخابات القادمة

أولاً- الصين والحرب التجارية القادمة: إذا لم تُظهر استطلاعات الرأي أي تحسن في شعبية "ترامب" خلال الشهور المقبلة، ربما يلجأ مرة أخرى لورقة اللعب المفضلة لديه، وهي الصين والحرب التجارية، حيث من الممكن أن يُعيد فرض



تعريفات جديدة على المنتجات الصينية، خاصةً في ضوء غضبه مما وصفه بـ"فيروس الصين"، ومن المحتمل أن يُقرر تمزيق الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين الذي تم توقيعه في يناير الماضي ٢٠٢٠، فقط بحجة أن الصين لم تقف بالتزاماتها.

وترتيباً على ما سبق، من المرجح أن تنخفض الأسهم في البورصة الأمريكية بشكل حاد، ويصبح مستقبل الاقتصاد أكثر قتامة، بجانب زيادة تكاليف الأعمال وتعطيل سلاسل التوريد، ويأتي ذلك كله في توقيت يعج بالاضطرابات الاقتصادية أساساً. ومن المتوقع أن يدفع فاتورة هذه القرارات الشركات والأسر الأمريكية، كما يخشى المصدرون الأمريكيون من التعريفات الانتقامية من جانب الصين.

وإذا تولّى "بايدن" رئاسة الولايات المتحدة، فمن المتوقع ألا يكون بالضرورة "أكثر مرونة" تجاه الصين، ولكن من المرجح أن يعمل في الإطار الدولي ومع شركاء واشنطن، بدلاً من إعلان القرارات والتعريفات من جانب واحد.

ثانياً- التعامل مع الأزمة الاقتصادية: عادةً ما يضر الركود الذي يشهده عام الانتخابات بفرص إعادة انتخاب الرئيس المتواجد في البيت الأبيض. فقبل الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٢٠، أعلن "ترامب" أن سوق الأسهم المزدهرة ومعدلات البطالة المنخفضة هي المقياس الحقيقي لنجاحه. ومع ذلك، فإنّ صدمة فيروس كورونا مفاجئة وحادة للغاية، كما أنّ الناخبين الأمريكيين مستقربون للغاية، بحيث يصعب توقع سلوكهم الانتخابي. وإن كانت بعض النماذج الرياضية تتوقع أن النسبة الحالية لركود الاقتصاد الأمريكي تمنح -رقمياً- "بايدن" اليد العليا في الانتخابات الرئاسية.



ثالثًا- اختيار نائب الرئيس: من المفترض أن يختار "بايدن" خلال الأيام القليلة القادمة نائبًا له، وقد يكون هذا القرار هو الأهم في حملته الانتخابية. حيث يمكن أن يساعد هذا القرار في توحيد الحزب الديمقراطي، إذا كان الخيار أكثر جاذبية لجناح المرشح السابق "بيرني ساندرز"، ويمكن أن يتسبب في انقسام وتأرجح أصوات الحزب، إذا كان من ولاية أو منطقة تنافسية.

وعلى الرغم من أن برنامج "بايدن" الانتخابي أكثر تقدمية من "كلينتون" و"أوباما"؛ إلا أن الحزب مال مؤخرًا إلى اليسار بشكل كبير، وهو ما يُنذر بوجود فئة منشقة قد تمتنع عن التصويت لبايدن. صحيح أن نسبة هذه الفئة لن تكون مرتفعة كما في انتخابات عام ٢٠١٦، إلا أنها ما زالت تُشكل تهديدًا قويًا لبايدن، ومواجهته تتطلب تعيين مرشح تقدمي لمساعدته على موازنة المعادلة، وضمان إقبال مرتفع بين جماهير الحزب.

ويدّعي البعض أن الناحيين "الأكثر تقدمية" يتمركزون في الولايات المضمونة للحزب الديمقراطي، وليس في الولايات المتأرجحة، مما يعني أن تأثيرهم لن يكون كبيرًا في مسار الانتخابات، ولكن ما زالت قضية "نائب الرئيس التقدمي" تمثل ضرورة قصوى لتوحيد جمهور الحزب من جهة، ولإستبدال "بايدن" نفسه عام ٢٠٢٤ من جهة أخرى، حيث من المتوقع إذا ما نجح "بايدن" في الانتخابات الحالية، ألا يترشح في الولاية القادمة.

وقد قال "بايدن" من قبل إنه سيختار امرأة كنائب له، وفي أعقاب مقتل "جورج فلويد"، هناك فرصة كبيرة لاختيار امرأة أمريكية من أصل إفريقي، خاصة إذا ما استمرت قضايا وحشية الشرطة في السيطرة على التغطية الإخبارية.

مستقبل السياسة الأمريكية في ٢٠٢١



إن إعادة انتخاب "ترامب" ستجعله يتحرك بسرعة أكبر نحو الانسحاب من العديد من المنظمات العالمية، مع إمكانية إجراء جولة جديدة من الإجراءات ضد الصين، بما يشمل تعريفات جديدة، وأوامر تنفيذية بشأن تصفية الاستثمارات، ناهيك عن المناورات الدبلوماسية.

وسيُسيء "ترامب" أيضًا لمواجهة الركود الاقتصادي من خلال إبداء مرونة أكبر، ومنح المزيد من التسهيلات لقطاع الأعمال، خاصة قطاع النفط والغاز. ومن المتوقع إصدار حزم إنقاذ جديدة تستهدف إجراء تخفيضات ضريبية على الرواتب.

أما "بايدن" فقد وعد بأن إدارته ستكون "روزفلتيان"، أي ستسير على نهج الخطط الاقتصادية للرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت" خلال مواجهته للكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي. وهذا يعني أن "بايدن" سيقوم بحزمة تحفيز رئيسة وسلسلة من الإصلاحات، تشمل: فرض لوائح جديدة على القطاع المالي، وفتح قضايا الاحتيال والتهرب الضريبي للشركات. ومن المرجح أن يخوض البيت الأبيض في عهد "بايدن" مواجهة -ليست بالهينة- ضد شركات التكنولوجيا الرائدة، خاصة في ضوء الانتقادات التي طالتها على مستوى خصوصية البيانات وتهديدات الأمن القومي.

ومن المتوقع أن تعود الولايات المتحدة في عهد "بايدن" إلى اتفاق باريس ومبادرة البنية التحتية الخضراء، وسيضغط الأعضاء التقدميون في الإدارة والكونغرس من أجل إدراج عناصر من برنامج "بيرني ساندرز" الانتخابي.

قد تتراجع إدارة "بايدن" عن بعض التعريفات الجمركية على الصين، ولكن من المُرجَّح أن تستمر في نهج الخصومة أو المنافسة. وستظل قضايا الملكية



الفكرية مصدرًا رئيسًا للخلاف بين الولايات المتحدة والصين. ومن المحتمل أن تكون سياسة "بايدن" تجاه الصين أشبه بسياسة "أوباما"، حيث المنافسة والمواجهة في بعض الملفات، والتعاون والانسجام في ملفات أخرى، وربما يكون ملف المناخ أحد مجالات التعاون النشط بين واشنطن وبكين في عهد "بايدن".

إجمالاً، ورغم تقدم "بايدن" حاليًا على حساب "ترامب"؛ إلا أن أزمة فيروس كورونا تفرض حالة من عدم اليقين على المشهد الأمريكي والعالمي، وتجعل من الصعب توقع مسار الأحداث خلال الشهور المقبلة التي تسبق الانتخابات، وكذلك توقع أو ترجيح هوية الرئيس الأمريكي القادم.